

Distr.: General
10 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال
إقامة العدل في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي
تلقيتها من القاضي جون كورتياي، رئيس محكمة الأمم المتحدة للاستئناف (انظر المرفق)،
يحيل بها مذكرة تبين آراء قضاة المحكمة بشأن وضعهم وقلم محكمة الاستئناف.
ويطلب الرئيس تعميم المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

أود اغتنام هذه الفرصة لأهدي تحياتي إليكم، وأتشرف بأن أحيل إليكم آراء قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف بشأن وضعهم وحالة قلم محكمة الاستئناف (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم المذكرة المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) جون كورتياي
الرئيس

ضرورة إدخال مزيد من التحسينات على محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

بعد الاجتماع في جلسة عامة - ومع ما اكتسب من خبرة خلال السنة الأولى من العمل - يعتقد قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف بأن التحسينات التالية ضرورية.

١ - يعوق وضع قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، أو غياب هذا الوضع، سير عمل محكمة الاستئناف بكفاءة مهنية. وينبغي منح قضاة محكمة الاستئناف وضعاً معادلاً لوضع مسؤول كبير في منظومة الأمم المتحدة.

تتوقف سلطة محكمة الاستئناف في النظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة، وأحكامها وفقها الناشئ، وكذلك استقلالها إلى حد ما، على وضع قضاتها في منظمة الأمم المتحدة. وفي حالة عدم معاملة قضاة محكمة الاستئناف معاملة لائقة، وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة (المادة ٣)، كقضاة مهنيين رفيعي المستوى (ما لا يقل عن ١٥ عاماً من الخبرة القضائية)، فإن ثمة احتمالاً كبيراً ألا يتحقق هدف إنشاء نظام عدل مستقل وذو طابع مهني.

وقد منح القضاة رتبة متدنية. ومنظومة الأمم المتحدة تراعي الرتب. فحتى فيما يتعلق بمسائل رئيسية مثل تخصيص حيز مؤقت للمكاتب، أثّرت مسائل تفيد بأن رتبة القضاة "متدنية جداً" ليكونوا مؤهلين للحصول على حيز معين. وتعطى القرارات التي يتخذها مسؤولون ذوو رتبة متدنية (مد-٢) وزناً أقل. ناهيك عن مسائل استقلال القضاء.

وبما أن أتعاب قضاة محكمة الاستئناف تدفع على أساس كل قضية، فإنه سترتب على رفع رتبته آثار مالية ضئيلة.

ويشير مجلس العدل الداخلي في تقريره (A/65/304، الفقرة ٣٥) إلى أن:

... الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢٣٣/٦٤ أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن وضع قضاة محكمة الاستئناف واستحقاقاتهم، بما في ذلك بدل الإقامة أثناء السفر وبدل الإقامة اليومي ... ومن ثم فإنه من المستحب جداً أن تستقطب الأمم المتحدة أكثر قضاة المحاكم الوطنية العليا اقتداراً، ممن يتقلدون مراتب عليا في بلدانهم الأصلية. وإثارة هذه المسألة ليس بدافع زيادة أجور القضاة [لا تدفع رواتب لقضاة محكمة الاستئناف]، وبالتالي ينبغي البحث في إمكانية الفصل بين مسألتَي الأجور والرتبة. ويقترح المجلس على الجمعية العامة أن تعيد النظر في هذه المسألة.

ويوصي الأمين العام بناء على ذلك في تقريره (A/65/373، الفقرة ٢٤١). بما يلي:

(و) وفيما يتعلق باستحقاقات السفر لقضاة محكمة الاستئناف، يوصي الأمين العام بمنح قضاة محكمة الاستئناف امتيازات السفر التي كانت ممنوحة إلى قضاة المحكمة الإدارية للأمم المتحدة السابقين ...

٢ - ثم نقص كبير في ملاك موظفي قلم محكمة الاستئناف. وعلى أقل تقدير، ينبغي إضافة موظفين للشؤون القانونية ومساعدين للشؤون القانونية.

يتناول تقرير مجلس العدل الداخلي وتقرير الأمين العام على السواء هذه المسألة البالغة الأهمية بعبارات متشابهة.

ويلاحظ مجلس العدل الداخلي في تقريره (A/65/304) ما يلي:

٣٦ - يتألف ملاك موظفي محكمة الاستئناف من مسجل ومستشار قانوني برتبة ف-٣ ومساعد للشؤون القانونية برتبة خ.ع. ٦ - ومساعد إداري برتبة خ.ع. ٥. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ عبء قضايا المحكمة ما مجموعه ١١٠ قضايا، بينها ١٩ قضية محالة إليها من النظام القديم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبعد عقد دورتين، صدرت أحكام في ما مجموعه ٦٤ قضية وخلاصة تجربة محكمة الاستئناف في الدورتين الأخيرتين هي أن قلم المحكمة، بملاكه الوظيفي الحالي، غير قادر على إعداد المذكرات القانونية وموجزات المسائل بالمستوى الفني المطلوب وبالسعة الضرورية للقضاة كي يؤديوا مهامهم بفاعلية وكفاءة ويمكن عقد مقارنة مفيدة مع المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (التي نسجت محكمة الاستئناف على منوالها) التي تعالج سنويا أيضا زهاء ١١٠ قضايا ولديها سبع محامين عاملين بقلم المحكمة علاوة على مسجل ومساعد مسجل وكاتبان ومدير شبكة يعمل أيضا بوصفه مصحح التجارب المطبعية وأربعة طابعين أثناء الدورة الواحدة.

٣٧ - ويشير مجلس العدل الداخلي إلى أن الفريق المعني بإعادة تصميم نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل قد أوصى بأن يكون لمحكمة الاستئناف، إضافة إلى المسجل، ثلاثة موظفين للشؤون القانونية ومساعد إداري واحد (A/61/205، المرفق الثالث). ويشير المجلس أيضا إلى أن الأمين العام قد أوصى بملاك وظيفي بمستوى مماثل قوامه ثلاثة موظفين للشؤون القانونية وثلاثة مساعدين إداريين (A/62/294، المرفق الرابع). ويطلب المجلس إلى الجمعية العامة أن تعيد النظر في توصية كل من الفريق المعني بإعادة تصميم نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل والأمين العام فيما يتعلق بالملاك

الوظيفي لمحكمة الاستئناف، كيما يتوافر لها ثلاثة موظفين للشؤون القانونية، يكون أحدهم على الأقل مجيدا للغة الفرنسية، وثلاثة مساعدين إداريين. ويرى المجلس أن مستوى الملاك الوظيفي ينبغي أن يكون كافيا لتقديم الدعم لرئيس محكمة الاستئناف فيما يتصل بأداء وظائفه ...

ويشدد الأمين العام في تقريره (A/65/373) على ما يلي:

٤٧ - إن محكمة الاستئناف هي محكمة لإعادة النظر في الأحكام، حيث تنظر في الطعون المقدمة من الموظفين والإدارة على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة ٢-١٠ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف، أبرم الأمين العام اتفاقات مع خمس وكالات يمكنها اللجوء إلى المحكمة باعتبارها محكمة إدارية.

٤٨ - إن ملاك الموظفين الحالي لقلم محكمة الاستئناف لا يمكنه توفير الدعم الكامل للمحكمة وتمكينها من تجهيز القضايا في وقت مناسب. ونظرا لمستوى ذلك الملاك، فهناك احتمال كبير لحدوث تراكم جديد للقضايا المتأخرة على صعيد الاستئناف. وكان التأخير إحدى السمات السلبية للنظام السابق، وسيؤدي السماح بحدوث تراكم جديد للقضايا المتأخرة في هذه المرحلة المبكرة من عمل النظام الجديد إلى تقويض جانب هام من جهد الإصلاح.

ويوافق قضاة محكمة الاستئناف على الإيضاحات الواردة في كلا التقريرين. ويصرون على أهمية إعطاء محكمة الاستئناف الموارد اللازمة لأداء مهامها بطريقة مهنية. فلدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، وهي محكمة مماثلة لها عبء عمل يكاد يماثل عبء عمل محكمة الاستئناف، موظفون يفوق عددهم موظفي محكمة الاستئناف بأكثر من مرتين. وإن توافر موظف واحد للشؤون القانونية ووظيفة أخرى لا تمول بانتظام، في محكمة الاستئناف يجعلها تعاني من حالة هشّة وضعيفة تقوض نظام إقامة العدل في الأمم المتحدة برمته.

وهذه بعض التغييرات اللازم إدخالها على وجه السرعة لكي تتمكن محكمة الاستئناف من العمل كمحكمة تتسم بالكفاءة المهنية والشفافية والاستقلال.

جون كورتيل

الرئيس

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠